الكلام حول قوله تعالىٰ:

﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

وفيه الرَّدُّ علىٰ من يزْعُمُ تعدّدَ الآلهة

وبيان بطلان ذلك بشكل مُفصّل؛ لا مزيد عليه

الإمام الشيخ

عبد الله سراج الدين

رحمه الله تعالى ورضي عنه

هذا البحث مقتبس من كتاب

(هدي القرآن الكريم إلى الحجة والبرهان)

من الصفحة ٩٦ حتى الصفحة ١٠١

للشيخ الإمام

عبد الله سراج الدين الحسيني

بناءً على توجيهات ولده

المهندس الشيخ

محمد محيي الدين سراج الدين

رحمهما الله تعالى ورضي عنهما

ويمكنك تحميل هذه الأبحاث القيّمة
وتحميل جميع كتب الشيخ الإمام
من موقعه الرسمي والوحيد
WWW.SRAJALDEN.COM
قسم: كتب الإمام
تحميل كتب الإمام وتحميل أبحاث مختارة

مدير الموقع:
الشيخ عبد الله محمد محيي الدين سراج الدين

الفرقان

قال تعالىٰ: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾.

وقَدْ جاء القرآن بالهُدىٰ ، وبيناتٍ من الهدىٰ في جميع المبادىء التي دعا إليها: الاعتقادية والعملية والخُلُقِيَّة ، وجاء بالفرقان ، والمراد به: الأمر الفارق بين الحق الذي جاء به ودعا إليه ، وما يترتَّب عليه من محاسن ومصالح ، ويُبيِّن الباطل الذي لا دليل عليه ، وما يترتب عليه من مفاسد وأباطيل وضلالاتٍ وخرافاتٍ.

فتَقدَّم ذكر هَدي القرآن للإيمان بالله تعالىٰ ، وذكر بعض بينات هديه إلىٰ ذلك.

وأما الفرقان في ذلك فقال سبحانه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾.

وبيان ذلك أن يُقال: لو كان هناك ربَّان أو أكثر فإمَّا أن يكون اختلافهما واجباً ، أو يكون اتفاقهما واجباً ، أو يكون اختلافهما واتفاقهما جائزين ـ هذه هي الوجوه التي يمكن أن يفترضها العقل لدىٰ السَّبْر والتقسيم.

فإن كان اختلافهما واجباً: بأن يريد أحدهما إيجاد شيء ويريد الآخر إعدامه:

فإما أن يَغلب أحدهما الآخر فلا شك أن الغالب هو الربُّ الإلَه الحق، والآخر ليس بإلَهٍ حق لعجزه، **وإمَّا أن يغلب كل واحد منهما الآخر** فكلاهما ليس برب حق، لعجزهما معاً عن الإيجاد والإعدام، ويلزم علىٰ ذلك أيضاً ارتفاع النقيضين وهما الوجود والعدم، وارتفاع النقيضين مستحيل كاجتماعهما، وذلك أن النقيضين هما المتقابلان اللذان لا يجتمعان في الشيء الواحد؛ ولا يفارقانه، كالوجود والعدم، والظلمة والنور، والحركة والسكون ونحو ذلك.

وأما الضِّدان فهما المتقابلان اللذان لا يجتمعان في شيءٍ واحد، وقد يفارقانه كالبياض والسواد.

وإما أن لا يغلب كل واحد منهما الآخر فكلاهما ليس برب حق أيضاً، لعجز كل واحد منهما عن أن يغلب الآخر، ويلزم من هذه الصورة اجتماع النقيضين وهذا مستحيل أيضاً.

هذه صُوَر اختلافهما وكلها مستحيلة.

وأَما إنْ كان اتفاقهما واجباً ـ أي: أمراً لازماً في كل ما يفعلانه وفي كل ما يريدانه ـ فيلزم منه حِينَئذٍ أن يكون كل واحد منهما لا يمكنه أن يفعل فعلاً ـ أيَّ فِعْل كان ـ ولا يمكنه أنْ يريد شيئاً ـ أيَّ شيء كان ـ حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعل ما يفعله، أو يوافقه علىٰ إرادة ما يريده، حتىٰ إنه لو لم يوافق أحدهما الآخر علىٰ فعل ما يفعله، أو إرادة ما يريده لما أمكن الآخر أن يفعل شيئاً أصلاً،

ولا أن يريد شيئاً أصلاً ، وعلىٰ هذا فيلزم حينئذ عجز كل واحد منهما معاً في كل ما يفعلانه أو يريدانه ، وذلك لأنه حينئذ لا يتمكن هذا من فعل ما يفعله ، أو إرادة ما يريده حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعله وإرادته . وهذا أيضاً لا يتمكن من فعل ما يفعله ، أو إرادة ما يريده حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعله وإرادته ، فيكون حينئذٍ هذا عاجزاً بنفسه عن فعل ما يفعله؛ وإرادة ما يريده حتىٰ يجعله الآخر باتفاقه معه قادراً أو بالعكس ، أي: ويكون هذا أيضاً عاجزاً بنفسه عن فعل ما يريده حتىٰ يجعله الآخر باتفاقه معه قادراً ، فلا يكون واحد منهما قادراً علىٰ فعل ما يريده إلا بأن يجعله الآخر قادراً علىٰ ذلك ، حتى لو طَلَب العبد حاجته من أحد الرَّبين لم يقدر الآخر علىٰ قضاء حاجته إلا بأن يأذن له الربُّ الآخر ، ويعاونه ويجعله بإعانته واتفاقه معه قادراً ، أو بالعكس.

بل نقول إنَّ نفس الموافقة ونفس الإرادة فعل من جملة الأفعال؛ وقد فرضنا أن كل واحد من الربين لا يمكنه أن يفعل فعلاً حتىٰ يوافقه الآخر. وعلىٰ هذا فلا يمكن هذا أن يوافق الآخر علىٰ فعل الموافقة حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعل الموافقة ، وبالعكس ، أي: لا يمكن هذا أن يوافق الآخر علىٰ فعل الموافقة حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعل الموافقة ، وهذه الموافقة أيضاً لا يمكن أن يفعلها هذا حتىٰ يوافقه الآخر علىٰ فعلها ، وبالعكس.

وهكذا فيلزم عليه أن لا يكون هذا رباً إلا بشرط أن يجعله الآخر بموافقته ربّاً ، والآخر أيضاً لا يقدر أن يجعله رباً إلا بشرط أن يجعله الآخر رباً ، وهكذا يدور الأمر. وهذا يسمىٰ عند العلماء بالدور القَبْلِيّ ، وهو باطل يستحيل بإجماع أهل الأرض والسماء.

وهكذا يدور الأمر ، فيكون كل واحدٍ منهما محتاجاً إلىٰ الآخر حتىٰ يجعله رباً ، فالاستحالة هنا من جهتين: من جهة أن هذا دور قبلي ، ومن جهة أَنَّ من عجز أن يجعل نفسه رباً فكيف يقدر أن يجعل غيره رباً ، فلا يصير هذا رباً ولا يصير هذا رباً ، وعلىٰ هذا التقدير الباطل فلا يكون هناك لا رب واحد ، ولا ربان ، وإذا لم يكن هناك لا ربّ ولا ربَّان فلا توجد السماوات ولا الأرض لفقد الربِّ ، فهو كما قال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي: لم توجدا.

لا يقال: قد يتعاون الرجلان علىٰ حمل شيء ثقيل مثلاً ، فكيف يكون تعاون الرَّبين مستحيلاً.

لأنا نقول: هذا قياس مع الفارق فُرقاناً فاحشاً ، بعيداً أبعد ما بين الوجود والعدم ، وأين الرَّبين من المخلوقين ، فإن الرجلين المتعاونين مخلوقان ، ليس وجودهما من ذاتهما ، ولا قدرتهما من ذاتهما ، ولا إرادتهما من أنفسهما ، بل لهما ربٌّ خالق ، وهو الذي يجعلهما يتعاونان بإِلْهَامه إيَّاهما ، وتزيينه لهما ، وبتحريكه لهما ، وإقدارهما علىٰ المعاونة ، فرجعت اثنتيهما إلىٰ وَحدة ربِّهما الذي خلقهما ، وجعلهما يتعاونان ، فكان الرجلان المتعاونان بمنزلة اليدين المتعاونتين علىٰ حمل شيء ، فكما أن صاحب اليدين هو الذي يجعلهما بحسب ظاهر الأمر يتعاونان ، ومرجع اليدين له ، فكذلك ـ بلا تشبيه ـ مرجع الرَّجُلين المتعاونين إلىٰ قدرة الله الواحد رَبِّهِمَا.

فهذان الربان إنْ لَمْ يكن لهما رب يجعلهما أرباباً فليسا بربين كما

قررناه ، وإن كان لهما ربٌّ يرجعان إليه كان هو الربُّ الحق وحده دونهما ، لأنَّ مَنْ يحتاج إلىٰ غيره حتى يجعله رباً فهو ليس برب حق ، بل كذاب ، فالرب يجب أن يكون فعَّالاً لما يريد بنفسه بلا معاون ، قادراً علىٰ ما يشاء بذاته بلا مشارك ، كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ .

هذا كله إذا كان اتفاقهما واجباً لا جائزاً .

فإن كان اتفاقهما أمراً جائزاً ـ أي: يجوز اتفاقهما واختلافهما ـ فلا بدَّ حينئذ من مرجح يرجح أحد الجائزين علىٰ الآخر ، فلا بدَّ من حدوث أمر يقتضي اختلافهما تارةً فينجرَّان من أجله علىٰ الاختلاف ، أو حدوث أمرٍ آخر يقتضي اتفاقهما تارةً أخرىٰ فينجرَّان من أجله علىٰ الاتفاق ، كما يقع ذلك لملوك أهل الأرض ، تارة تتفق وتارة تختلف؛ لأمور يُحدثها ويُجدِّدها ربُّ العالمين ، مالك الملك، يَجرُّهم بسببها على الاتفاق، أو علىٰ الاختلاف: فيقتتلون، أو يتفقون ، ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ .

فإنْ فُرِضَ جواز اختلاف الربين تارةً واتفاقهما تارة أخرى فلا بدَّ من حدوث أمرٍ يقتضي اختلافهما واتفاقهما ، وحينئذٍ نقول: إنَّ الأمر الذي انجر الربان من أجله على الاختلاف لا شك هو حادث ، وكذا الأمر الذي انجرَّ الربَّان من أجله على الاتفاق هو حادث ، فلا بدَّ لهما من محدث ، لِمَا تقرر أنَّ كل حادث لا بدَّ له

من محدث ، فلا بدَّ لهذين الأمرين من ربٍّ خالقٍ يُحدثهما ، فخالق هذين الأمرين اللذين انجرَّ الربّان من أجلهما على الاختلاف تارةً ، أو على الاتفاق تارة ، هو الذي إن شاء ساق الربين بأسباب يحدثها ويخلقها إلى الاختلاف ، أو ساقهما بأسباب إلىٰ الاتفاق ، فهذا الذي إن شاء ساقهما إلىٰ الاختلاف تارة ، أو إلى الاتفاق تارة هو الربّ الحقيقيُّ لا هذان المجبوران المقهوران تحت ربٍّ آخر ، فرجعتْ الكثرة إلى وحدة هذا الربِّ سبحانه وتعالىٰ عما يقول الظالمون عُلوّاً كبيراً.

وبالجملة فهذا ـ أي قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ـ برهان تَامٌّ عقليٌّ قطعيّ علىٰ توحيد الله في ربوبيته وألوهيته ، خلافاً لبعض علماء الكلام من المتأخرين ، فإنَّه زعم أنه برهان إقناعي لا يكون حجةً إلا علىٰ عَوامِّ الناس لا علىٰ الخواص ، وهو خطأ فاحش.

وفي هذه الآية قياس استثنائي ترتيبه هكذا:

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا.

لكنهما لم تفسدا.

فليس فيهما آلهة إلا الله جلَّ وعلا.

ومن هنا يَعلم العاقل أنَّ القرآن الكريم جاء بالبراهين القاطعة ، والحجج الساطعة ، الدالَّة علىٰ وجود الله تعالىٰ ووحدانيته ، والدالة علىٰ حقِّيَّة قضايا الإيمان كُلِّها.

* * *